

المنذوبية الوزارية
المكلفة بحقوق
الإنسان



المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⵍⴰⵎⴰⵔⴷⵓⵔ
Royaume du Maroc

ⴰⵎⴰⵔⴷⵓⵔ ⴰⵎⴰⵔⴷⵓⵔ ⴰⵎⴰⵔⴷⵓⵔ ⴰⵎⴰⵔⴷⵓⵔ ⴰⵎⴰⵔⴷⵓⵔ
Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme
Interministerial Delegation for Human Rights

التغطية الإعلامية للتظاهرات الرياضية الكبرى واحترام حقوق الإنسان:

الوقاية من التمييز ومكافحة خطاب الكراهية

ورشة تحسيسية لتعزيز قدرات الصحفيين المغاربة
استعدادا لاحتضان كأس الأمم الإفريقية 2025 وفعاليات رياضية كبرى في المغرب

26 و 27 و 28 نونبر 2025
الدار البيضاء



soutenu par :



محتوى التقرير

السياق

اليوم الأول: فهم التحديات: الرياضة والإعلام وحقوق الإنسان

- فهم العلاقة بين الرياضة والإعلام وحقوق الإنسان؛
- التحسيس بمخاطر التمييز والصور النمطية وخطاب الكراهية
- فتح النقاش حول المسؤولية المشتركة بين الاعلام والمؤسسات الرياضية والمجتمع المدني

الوحدة الأولى: الرياضة كفضاء لممارسة حقوق الإنسان

- المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان في الرياضة
- واجبات المنظمين، الدول ووسائل الإعلام
- دراسة حالة: الألعاب الأولمبية، كأس العالم، كأس إفريقيا

الوحدة الثانية: وسائل الإعلام والصور النمطية والتمييز في المجال الرياضي

- أنواع التمييز وتحليل المحتوى: الصورة العنوايين وانتقاء الكلمات
- الممارسات الصحفية الفضلى من أجل تغطية إعلامية منصفة ودمجة
- أخلاقيات الصحافة، تمرين تطبيقي

اليوم الثاني: اتخاذ المبادرات وتزويد وسائل الاعلام من أجل تغطية إعلامية دامجة

الوحدة الثالثة: خطاب الكراهية في المجال الرياضي والإعلامي

- تحديد أشكال خطابات الكراهية
- التأثيرات على اللاعبين والمشجعين
- الأطر القانونية الوطنية والدولية

الوحدة الرابعة: المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام

- الميثاق الأخلاقي: اليونسكو مجلس الصحافة وسياسة الفيفا في مجال حقوق الإنسان
- تحديد التزامات ومسؤوليات الصحافة الرياضية
- تدبير الضغط الصحفي اثناء التظاهرات الكبرى

الخلاصات والتوصيات

السياق:

في إطار مواكبتها للأوراش الكبرى التي أطلقتها بلادنا في مجال كرة القدم قاريا ودوليا في أفق تنظيم كأس العالم 2030، ومساهمة منها في التحسيس بضرورة ضمان تغطية إعلامية رياضية تحترم حقوق الإنسان، وخالية من خطابات الكراهية أو التمييز العنصري أو العرقي أو الجنسي أو كراهية الأجانب، نظمت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان ورشة تحسيسية حول موضوع: «التغطية الإعلامية للتظاهرات الرياضية الكبرى واحترام حقوق الإنسان»، أيام 26 و 27 و 28 نونبر 2025 في مدينة الدار البيضاء.



وتأتي هذه الورشة، والتي أطرها خبراء في مجالات الإعلام والرياضة وحقوق الإنسان، في سياق تعزيز قدرات الصحفيين الرياضيين المغاربة لمواكبة كبرى التظاهرات الرياضية وتقاسم الخبرات والممارسات الفضلى للوقاية من انتشار الصور النمطية وخطابات الكراهية أثناء تغطية التظاهرات الرياضية، إضافة إلى نشر صورة إيجابية ومسؤولة تحترم حقوق الإنسان.

من بين أهداف الورشة، التي يستفيد منها حوالي 50 صحفي وصحفية يشتغلون في المجال الرياضي من مختلف المنابر الإعلامية المكتوبة والسمعية البصرية والإلكترونية، إبراز دور الصحفيين الرياضيين في الوقاية من المخاطر والآثار المترتبة عن استعمال خطاب الكراهية والتمييز في التغطيات الإعلامية وتمكينهم من الضوابط الأخلاقية والقانونية والعملية التي تستند إلى نشر قيم التسامح والمساواة والاحترام المتبادل.

اليوم الأول: فهم التحديات: الرياضة والإعلام وحقوق الإنسان

- فهم العلاقة بين الرياضة والإعلام وحقوق الإنسان؛
- التحسيس بمخاطر التمييز والصور النمطية وخطاب الكراهية
- فتح النقاش حول المسؤولية المشتركة بين الاعلام والمؤسسات الرياضية والمجتمع المدني

الجلسة التقديمية: الرياضة والاعلام وحقوق الإنسان: أي دور من أجل تغطية إعلامية خلاقة ودامجة

كلمة السيد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان

بعد تقديم عبارات الشكر للمتدخلين والمشاركين في أشغال الورشة، قدم السيد المندوب الوزاري لمحة عن سياق ومرجعيات اختيار هذا الموضوع باعتباره محطة مهمة لتعزيز حضور حقوق الإنسان داخل الفضاء الرياضي، وفي الممارسة الإعلامية على حدّ سواء، كما تتزامن مع ظرفية رياضية مفصلية يستعد فيها المغرب



لتنظيم تظاهرات رياضية كبرى، على رأسها استضافة كأس أمم إفريقيا 2025، وكأس العالم لكرة القدم 2030، إلى جانب إسبانيا والبرتغال، إضافة إلى تنظيم أحداث رياضية أخرى ذات طابع قاري أو دولي.

في نفس السياق أكد السيد المندوب الوزاري على أن المجال الرياضي يعتبر واحدًا من أكثر الفضاءات متابعة ورصدًا وتأثيرًا على الصعيد العالمي. وبالتالي، فإن الطريقة التي ننظم بها هذه الأحداث وتغطيتها إعلاميًا تشكل رسالة واضحة حول مرجعياتنا وقيمنا الانسانية والحضارية واختياراتنا الاجتماعية والحقوقية والتنمية. التضاهرات التي تنظمها بلادنا، لا تمثل مجرد منافسات أو لحظات للفرجة بل تُعدُّ منابر عالمية للاستعراض وتبادل وتلاقح القيم الانسانية، وفضاءات للإدماج ونشر ثقافة حقوق الإنسان وتطوير الحكامة. بالموازاة مع ذلك فهذه المحطات الرياضية قد تكون وفي غياب اليقظة والضوابط فضاءً لانتشار خطابات الكراهية، والعنف اللفظي أو الرمزي وسائر أشكال التمييز والعنصرية.

بعد ذلك عرج السيد المندوب الوزاري على أوجه الترابط بين حقوق الإنسان والرياضة معتبرا هذه الأخيرة من بين الحقوق الأساسية وأحد المداخل الرئيسية للتمتع بحقوق أخرى من قبيل الحق في الصحة والترفيه والتربية وغيرها إذ أنها أصبحت أحد الروافد لتعزيز حقوق الانسان الأخرى كما أكدت ذلك المرجعيات الدولية، من بينها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدان الدوليان الخاصان بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري واتفاقية حقوق الطفل واتفاقية مناهضة جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرها.

كما استحضّر في هذا الإطار قرار مجلس حقوق الإنسان، المعتمد بتاريخ 12 أكتوبر 2023، الذي شدّد على ضرورة خلق "فضاء رياضي خالٍ من العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يرتبط بها من تعصّب"، كما أعاد قراره الأخير بتاريخ أكتوبر 2025 التأكيد على هذا الالتزام، داعياً الدول إلى إعداد مدونات سلوك وتمويل حملات تحسيسية لمكافحة العنصرية في الرياضة.

واعتباراً لهذه المرجعيات والأهداف شدد السيد المندوب الوزاري على أن مسؤوليتنا الجماعية تتجلى في أن نترجم هذه الالتزامات إلى واقع ملموس، وأن نجعل من فضاءاتنا الرياضية فضاءات آمنة وممتعة وتربوية وتواصلية، تعكس طموحنا للنهوض بالمشروع الحقوقي والديمقراطي والتنموي الذي عرفته بلادنا بقيادة جلالة الملك محمد السادس نصره الله.

بعد ذلك أشاد السيد المندوب الوزاري بالأدوار الطلائعية للصحفيين الرياضيين والإعلام الرياضي لمواكبة هذا التوجه الوطني الاستراتيجي خاصة وأن الإعلام الرياضي يتحمّل اليوم مسؤولية متزايدة، فهو ليس مجرد ناقل للخبر، بل هو فاعل مؤثر في تشكيل الرأي العام، وفي الوقاية من خطاب الكراهية، وفي تعزيز صورة إيجابية عن الرياضة والقيم الإنسانية النبيلة التي تحملها .



في هذا الصدد، تطرق السيد المندوب الوزاري إلى الميثاق الأولمبي، وتوصيات مجلس أوروبا، وتوصيات اليونسكو والمنظمة الدولية للشغل ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (UNGPs)، ومعايير فيفا والكاف وباقي الهيئات الدولية المشرفة على الشأن الرياضي، على دور وسائل الإعلام باعتبارها شريكاً محورياً في ضمان احترام الحقوق الأساسية في التظاهرات الرياضية الكبرى.

كما أكد على أهمية التعاون بين مختلف الفرقاء في مواجهة التحديات الجديدة أحيانا ترتبط بانتشار خطاب للعنف والتمييز والعصرية والصور النمطية، بسرعة كبيرة وبشكل غير قابل للمحو وبآثار سلبية خطيرة، خصوصاً ضد النساء والأطفال واليافعين والشباب، وهذا ما يشكل تحدياً كبيراً علينا جميعاً أن نعمل على مواجهته وتوفير شروط الاضطلاع بالرسالة النبيلة للإعلام ومختلف الوسائط بما يخدم الروح والمبادئ الموكولة للرياضة والإعلام.

في نفس السياق، توقف عند الدور الأساسي للصحفيين الرياضيين في الوقاية من انتهاكات حقوق الإنسان وتعزيز احترام مبادئها وقيمها، وفي نقل صورة مسؤولة ومشرفة عن ألعاب رياضية تنافسية، بشكل مهني يحترم أخلاقيات الصحافة، وينبذ التمييز، ويواجه الصور النمطية والخطابات العدائية والتحريضية والعنيفة والتمييزية.

كلمة السيدة إيلاريا كارنيفالي IIARIA CARNEVALI الممثلة -المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالمملكة المغربية

أكدت الممثلة -المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مستهل كلمتها على الدور القيم الذي يضطلع به الصحفيون في التنمية البشرية. في عصر الرقمنة هذا، ومع صعود وسائل التواصل الاجتماعي، تزداد مساهمتكم أهمية وحسماً.



كما أوضحت أن الرياضة أكثر بكثير من مجرد منافسة، إنها فضاء للتلاحم الاجتماعي، ولتوحيد الناس، وللاحتفاء بالتنوع. مع ذلك، عندما تفتقر إلى الضوابط، قد تتحول إلى مرتع للصور النمطية، وخطاب الكراهية والعنصرية والتمييز. في هذا السياق، يبرز دوركم كصحفيين رياضيين بشكلٍ حاسم. فأنتم ناشرون للمعلومات، ولاعبون أساسيون في تشكيل التصورات، والروايات، والأعراف الاجتماعية.

في نفس السياق، ذكرت بأن المغرب أثبت، على الصعيدين الوطني والدولي، ولا سيما من خلال ترشحه لاستضافة منافسات عالمية كبرى، التزامه بجعل الرياضة أداة حقيقية للشمول والاحترام المتبادل. وبذلك، يؤكد المغرب مجدداً التزامه بتنظيم فعاليات رياضية كبرى وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. ويشمل ذلك إرساء آليات حوكمة شفافة، وحماية حقوق العمال والأفراد وضمان إمكانية الوصول الشامل إلى البنية التحتية، وتهيئة بيئة آمنة وشاملة لجميع المشاركين والفرق والمتفرجين.

بعد ذلك أوضحت السيدة إيلاريا كارنيفالي أن الرياضة تعد أداة فعالة لتحقيق الاندماج الاجتماعي والمساواة والتماسك المجتمعي، فهي تُعزز الحوار بين المجتمعات، وتتجاوز الاختلافات، وتُعلي من شأن التنوع. وفي هذا السياق، غالباً ما

يُصبح الرياضيون سفراء لحقوق الإنسان، إذ ينقلون من خلال أفعالهم ومواقفهم وسلوكهم المثالي، رسائل الاحترام والتسامح والمساواة.

كما أن الرياضة وبعيداً عن الملاعب، تُشكّل جزءاً لا يتجزأ من سياسات التنمية المستدامة، فدعم النظم الثقافية والرياضية في المناطق المحرومة، والاستثمار في التعليم والصحة والتماسك الاجتماعي، وتعزيز الوصول الشامل إلى الثقافة والرياضة، كلها سُبُلٌ لترسيخ الحقوق الأساسية للجميع.

ولتحقيق هذه الأهداف، تُعدّ الشراكات بين الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص والمنظمات غير الربحية ضرورية. فهي تُتيح لنا تجميع الموارد، والابتكار، وتطوير برامج شاملة، وضمان حوكمة تحترم حقوق الإنسان. معاً، يمكننا جعل الرياضة والثقافة محركين حقيقيين للاندماج والتضامن والتنمية المستدامة.

كما أن الشركات تتحمل المشاركة في تنظيم أو رعاية هذه الفعاليات مسؤولية واضحة تتمثل في دمج حقوق الإنسان وتعزيزها في جميع عملياتها. وفي هذا الصدد، يُعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شريكاً أساسياً. فمن خلال خبرته في مجال الأعمال وحقوق الإنسان لا سيما عبر أكاديمية الأعمال وحقوق الإنسان، وأدلتها، ودعمه في إجراءات العناية الواجبة، يُساعد البرنامج الحكومات والمنظمات ووسائل الإعلام على وضع هذه المبادئ في صميم تخطيط الفعاليات الرياضية الكبرى.

وفي ضوء كل هذه العوامل، تتضح الروابط الوثيقة بين حقوق الإنسان ومهنة الصحافة، بل وتُعد ضرورية.

كلمة الهيئة العليا لاتصال السمي البصري

أشاد السيد حمزة حفيظي ممثل الهيئة العليا لاتصال السمي البصري، في كلمة تلاها نيابة عن السيدة رئيسة الهيئة العليا لاتصال السمي البصري بأهمية موضوع الورشة الذي جعل من ثلاثية الإعلام والرياضة وحقوق الإنسان مدخلا لفتح نقاش علمي وعملي حول الرهانات الحقوقية للمعالجة الإعلامية للشأن الرياضي، لا سيما أن بلادنا مقبلة على تنظيم عدد من التظاهرات والفعاليات الرياضية الكبرى قارية ودولية مهمة وخاصة كأس أمم إفريقيا لكرة القدم 2025 وكأس العالم سنة 2030.



كما أكد في مستهل كلمته على أن الرياضة اليوم تجاوزت أدوارها الكلاسيكية؛ إذ لم تعد مجرد نشاط بدني أو ترفيهي، بل أصبحت قضية مركزية في البرامج التنموية والمخططات والاستراتيجيات الوطنية وفي المشاريع الاقتصادية، وصار ينظر لها كأحد آليات الإدماج والتنشئة الاجتماعية، ورافعة لتعزيز التقارب الإنساني وتوحيد المجتمعات حول مبادئ مشتركة، وهي أبعاد تتجاوز حدود المنافسة لتجعل من الرياضة آلية للتغيير الاجتماعي، ومجالاً للنهوض بقيمة التسامح وتكافؤ الفرص.

ومما يعضد هذا الطرح، كون الرياضة تمثل على الصعيد القانوني والمعياري رافعة للنهوض بالعديد من الحقوق الأساسية، بما في ذلك الحق في المشاركة في الحياة الثقافية، والحق في الصحة والحق في الراحة والترفيه، وهي حقوق مكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادتان 24 و 27) وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلا عن الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري والتمييز ضد المرأة.

كما اعتبر المتدخل الرياضة كآلية لتعزيز التنمية المستدامة والسلام والنهوض بحقوق الإنسان. وتؤكد خطة التنمية المستدامة 2030 هذا التوجه من خلال إبراز أدوار الرياضة في تحقيق الهدف 16 المتعلق بالسلام والعدل والمؤسسات الفعالة. والهدف 3 المرتبط بالصحة الجيدة والرفاه. كما أصبحت الرياضة في المنتديات متعددة الأطراف وسيلة لتعزيز التعاون جنوب-جنوب والحوار بين الثقافات، والترافع من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

ويتعزز هذا التأصيل الدولي بتقعيد دستوري في السياق المغربي للحق في ممارسة الرياضة كمبدأ أساسي وركيزة جوهرية. كما تنص الوثيقة الدستورية، بشكل خاص، على مسؤولية الدولة فيما يتعلق بدعم الإبداع الثقافي والفني والبحث العلمي والتقني إلى جانب الرياضة (الفصل 26).

كما استحضّر في هذا السياق الرؤية الملكية المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله المعبر عنها في الرسالة الملكية الموجه للمشاركين في المناظرة الوطنية للرياضة، بتاريخ 24 أكتوبر 2008، حيث أكد جلالته "(...) لا يفوتنا في هذا المقام، التأكيد على دور الإعلام الرياضي في النهوض بهذا القطاع، باعتباره شريكا لا مندوحة عنه في نهضته المنشودة. فبفضل التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، صارت الرياضة تحظى بمتابعة واسعة تضعها تحت المهجر، لذلك، ندعو الإعلام الرياضي إلى التعاطي مع الشأن الرياضي بكل مسؤولية وحرية وبموضوعية واحترافية، وكل ذلك في التزام بأخلاقيات الرياضة والمهنة الإعلامية، بحيث ينتصر هذا الإعلام الوطني دوما للنهوض بالرياضة والمثل السامية التي تقوم عليها (...)". انتهى كلام صاحب الجلالة.

بعد ذلك، توقف المتدخل على اسهامات الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري في تقوية العرض الإعلامي الوطني الرياضي وتعزيز وتقوية البعد الحقوقي في المعالجة الإعلامية للشأن الرياضي سواء عبر اختصاصاتها المعيارية أو عن طريق ما تصدره من دراسات وتقارير موضوعاتية.

في هذا الإطار، سبق للمجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري أن صادق السنة الماضية على مشروع تميم دفتر تحملات الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة المتعلق بإحداث أربع قنوات تلفزيونية عمومية موضوعاتية تعنى بالرياضة.

من ناحية أخرى، سبق للمجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري أن أصدر بعض القرارات الجزرية بخصوص برامج رياضية لعدم التزامها بحقوق إنسانية ثابتة. وهنا تجدر الإشارة إلى أن كل القرارات الجزرية الصادرة عن الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، تحمل بعدا بيداغوجيا يهدف إلى تذكير الإذاعات والقنوات التلفزيونية بالمبادئ والقواعد الأساسية لممارسة الاتصال السمعي البصري كمساهمة من العملية التقنية في تعزيز الممارسات الإعلامية والارتقاء بها انسجاما مع الفلسفة الحقوقية التي تقوم عليها ثنائية الحرية والمسؤولية.

كما أصدرت الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري يوم 09 نونبر 2022 تقريرا يرصد أوجه وخصائص المواكبة الإذاعية والتلفزيونية لدورة كأس الأمم الإفريقية لكرة القدم للسيدات التي احتضنها المغرب السنة ذاتها.

كما أصدرت الهيئة العليا دراسة أنجزتها مجموعة العمل محدثة داخل المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري حول موضوع "العنف في الملاعب الرياضية: أية مسؤولية للإعلام السمعي البصري؟".

واعتمدت الدراسة في إعدادها، على تقنية المجموعات البؤرية من أجل مقارنة الموضوع عبر المعنيين المباشرين، والتي همت شخصيات من خلفيات وخبرات مختلفة لمناقشة العنف في الملاعب الرياضية وتيسير فهم أفضل لوجهات النظر المختلفة وكذا تسليط الضوء على منهجية تعامل الإعلام مع ظاهرة العنف في الملاعب.

في الأخير أشار إلى أن شبكات التواصل الاجتماعي تقدم فرصا جديدة في مجال الولوج إلى المعلومة وحرية التعبير والابتكار والإبداع، لكنها في الآن ذاته، تنطوي على مخاطر وتهديدات. فتنامي مواقع شبكات التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومة دون أهلية اعتبارية، في مختلف المجالات، بما فيها المجال الرياضي، من شأنه الإسهام في استنابات الأخبار الزائفة والتضليلية.

الوحدة الأولى: الرياضة كفضاء لممارسة حقوق الإنسان

- المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان في الرياضة
- واجبات المنظمين، الدول ووسائل الإعلام
- دراسة حالة: الألعاب الأولمبية، كأس العالم، كأس إفريقيا

الهدف من الوحدة: فهم التحديات الأخلاقية والقانونية المرتبطة بالتغطية الصحفية للأحداث الرياضية

تأطير الخبرخبير في السياسات الرياضية وسياسيولوجيا الرياضة

أولا: تقديم الإطار المفاهيمي

حقوق الإنسان: هي حقوق تتمتع بها جميعنا لمجرد أننا بشر، ولا تمنحنا إياها أية دولة وهذه الحقوق العالمية متأصلة في جميع البشر مهما كان الجنس أو النوع أو الأصل أو العرق أو اللون أو الدين أو اللغة أو أي وضع آخر.

التمييز: تفریق أو استبعاد أو تفضيل يقوم على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو الدين أو الرأي السياسي أو الأصل الوطني أو الأصل الاجتماعي، ويكون من شأنه إبطال أو إضعاف تطبيق تكافؤ الفرص أو المعاملة في الاستخدام او المهنة؛



خطاب الكراهية: هو العنف اللفظي والكره البين والتعصب الفكري والتمييز العنصري والتجاوزات التعبيرية القذحية الموجهة للأشخاص بسبب العرق أو الدين أو النوع الاجتماعي أو الإعاقة أو الهوية الجنسية والذي يقود إلى الانتقاص من حقوق الأشخاص، أقلها عدم العيش بكرامة وحقوق.

الرياضة...على الرغم من أن "الرياضة" مستوعبة لدى الجميع كلفظ وظاهرة، فإن لا أحد، بما في ذلك المتخصصين، نجح في تقديم تعريف صحيح لها"

(Michel Bernard)

"كل حالة مقننة على شكل منافسات ومنظمة في إطار مؤسسات "

(Pierre Parlebas)

"نموذج جسماني يحتاج لنشاط بدني مدفوع بالرسائل المبتوثة بكثرة من طرف الإعلام (Raymond

Thomas)

"هي هذه السلطة التي تحول كل شيء إلى ضده" (Roland Barthes).

ثانياً: المرجعيات الأممية

1- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

- وثيقة تاريخية هامة في مجال حقوق الإنسان؛
- تم اعتماده من طرف الجمعية العامة في باريس في 10 دجنبر 1948؛
- حدد، للمرة الأولى، حقوق الإنسان الأساسية التي يتعين حمايتها عالمياً .
- لا تذكر الرياضة بشكل صريح كحق منفصل، ولكن يُنظر إلى ممارسة الرياضة على أنها حق من حقوق الإنسان باعتبارها تندرج ضمن المفاهيم المرتبطة بالحق في الصحة والمشاركة في الحياة الثقافية والتنمية (المادتان 24 و 27)؛
- المادة 20: لكل شخص الحق في الانضمام إلى أية جمعية (بما فيها الرياضية).

2- مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة

- مجلس حقوق الإنسان اعتمد قراراً يدعو للتعاون في مكافحة العنصرية في الرياضة (أكتوبر 2025)؛
- استخدام الرياضة والأحداث الرياضية لتعزيز الوعي بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفهمه وتطبيقه؛
- قدرة الرياضة لتكون لغة عالمية تساهم في تعليم الناس قيم الاحترام ومكافحة جميع أشكال التمييز؛
- دور الرياضة في مكافحة التمييز والتعصب أينما كان، داخل السياق الرياضي وخارجه؛
- أهمية الرياضة في ضمان تمتع الأشخاص في وضعية إعاقة بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

3- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

- تمكين كل إنسان من التمتع بحقوقه المدنية والسياسية، وكذلك بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- لا يذكر الرياضة بشكل صريح كحق منفصل، ولكن يُنظر إليها باعتبارها حقاً مندرجاً ضمن الحقوق المدنية؛
- احترام الدول لحقوق الأفراد دون أي تمييز (م 2)؛
- سواسية أمام القانون ويتمتعون دون أي تمييز بحق متساو في التمتع بحمايته (م 26)؛

4- الميثاق الدولي للتربية البدنية والنشاط البدني والرياضة (يونسكو)

- ممارسة الرياضة حق أساسي للجميع بدون تمييز (اللغة، الدين، العرق، الرأي السياسي، الأصل الوطني..)
- كل الجهات المعنية بتشكيل رؤية استراتيجية وتحديد خيارات وأولويات للسياسة العامة؛
- يجب أن تكون برامج التربية البدنية والنشاط البدني والرياضة مصدر إلهام للمشاركة مدى الحياة؛
- إيلاء مهمة تلقين الرياضة لأشخاص مؤهلين، وتوفير أماكن ومرافق آمنة وملائمة لممارستها؛
- السلامة وإدارة المخاطر شرطان لتوفير الجودة.

5- ميثاق اللجنة الأولمبية

- ممارسة الرياضة حق إنساني. ويجب أن تتوفر لكل فرد إمكانية ممارسة الرياضة دون تمييز؛
- ضمان التمتع بالحقوق والحريات دون أي شكل من أشكال التمييز (العرق، اللون، الجنس، الدين، الرأي السياسي، المنشأ..؛
- جعل الرياضة في خدمة التطور الإنساني وتشجيع بناء مجتمع سلمي يصون الكرامة الإنسانية؛
- تشجيع ودعم مشاركة المرأة في الرياضة على كافة المستويات مع تطبيق مبدأ المساواة؛
- مناهضة أي شكل من أشكال الاستغلال السياسي أو التجاري للرياضة واللاعبين؛
- تعزيز الرياضة الآمنة وحماية اللاعبين من جميع أشكال التحرش والإيذاء .

6- أهداف التنمية المستدامة

- يتضمن دور الرياضة في سياق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة النقاط التالية وفقاً لعمل الكومنولث:
- دور الرياضة في المجتمع: يمكن للبرامج الرياضية التي تدار بشكل جيد أن تعزز المساواة بين الجنسين ومع ذلك، يمكن للرياضة أيضاً أن تعزز الصور النمطية السلبية، فأقل من 20 في المائة من المناصب في الهيئات الحاكمة للرياضة تشغلها النساء، والرياضيات المحترفات يتقاضين أجوراً أقل من الرجال، وتحصل الرياضة النسائية على تغطية إعلامية عالمية أقل. سيكون لمعالجة هذه القضايا تأثير إيجابي على الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة.

- الرياضة كمساحة آمنة لمعالجة القضايا الجنسية: إشراك النساء والفتيات في المشاريع الرياضية يمكن أن يعالج قضايا مثل الصحة الجنسية والإنجابية، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والقيادة النسائية. كما يمكن لشعبية الرياضة بين الرجال والفتيان أن تجعلها وسيلة فعالة لإشراكهم في مثل هذه المواضيع.
- تعزيز القيادة النسائية: يمكن للقادة رفيعي المستوى ونماذج القدوة ذات الانتشار العالمي أن يكونوا فعالين في تعزيز المساواة بين الجنسين، في حين يمكن للبرامج الرياضية المحلية تدريب النساء وتمكينهن ليصبحن قدوة داخل مجتمعاتهن.
- الأهداف المذكورة أعلاه هي مجرد لمحات عامة -بالإضافة إلى هذه الأهداف الثلاثة، يؤكد تقرير الكومنولث على ما يلي كأهداف حيث يمكن أن يكون للرياضة أكبر تأثير:
- الهدف 8 -تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل، والعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع (من خلال المساهمة في الاقتصاد من خلال خلق فرص العمل)
- الهدف 11 -جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة (باستخدام قوة الرياضة لتوحيد المواطنين وإنشاء مرافق رياضية)
- الهدف 16 -تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة من أجل التنمية المستدامة، وتوفير الوصول إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة على جميع المستويات (من خلال الدور الذي تلعبه الرياضة في الجمع بين الناس)
- الهدف 3: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وتعزيز الرفاهية في جميع الأعمار؛
- الهدف 4: ضمان التعليم الجيد الشامل والمنصف وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع؛
- الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات
- الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل، والعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع؛
- الهدف 11: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة؛
- الهدف 16: تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة من أجل التنمية المستدامة.

7- الإعلان العالمي لأخلاقيات المهنة للصحافيين

- 12 يونيو 2019 بتونس (نسخة معدلة لإعلان بوردو لسنة 1954)؛
- استند على المرجعيات الدولية في حقوق الإنسان؛
- "يجب على الصحفي احترام الخصوصية وكرامة الأشخاص" (م 8)؛
- "على الصحفي التأكد من أن المعلومات والآراء التي ينشرها لا تساهم في تعزيز الكراهية والترويج للصور النمطية والتمييز القائم على الأصل، العرق، الجنس، اللغة، الدين، الإعاقة، الرأي السياسي..." (م 9)؛
- "يعترف الصحفي أن نشر الإساءة وتلطيخ السمعة...يعتبر إخفاقا مهنيا خطيرا" (م 10)؛

1- الدستور المغربي

- الفصل 23 : لا يجوز إلقاء القبض على أي شخص أو اعتقاله أو متابعته أو إدانته، إلا في الحالات وطبقا للإجراءات التي ينص عليها القانون.
- الاعتقال التعسفي أو السري والاختفاء القسري، من أخطر الجرائم، وتعرض مقترفيها لأقصى العقوبات.
- يجب إخبار كل شخص تم اعتقاله، على الفور وبكيفية يفهمها، بدواعي اعتقاله وبحقوقه، ومن بينها حقه في التزام الصمت. ويحق له الاستفادة، في أقرب وقت ممكن، من مساعدة قانونية، ومن إمكانية الاتصال بأقربائه، طبقا للقانون.
- قرينة البراءة والحق في محاكمة عادلة مضمونان.
- يتمتع كل شخص معتقل بحقوق أساسية، وبظروف اعتقال إنسانية. ويمكنه أن يستفيد من برامج للتكوين وإعادة الإدماج.
- يُحظر كل تحريض على العنصرية أو الكراهية أو العنف.
- يُعاقب القانون على جريمة الإبادة وغيرها من الجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وكافة الانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان .

دسترة الحق في الرياضة

- تُدعم السلطات بالوسائل الملائمة... النهوض بالرياضة. كما تسعى لتطويرها على أسس ديمقراطية ومهنية (م 26)؛
- تعمل الدولة... على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير الاستفادة من الحق في... التربية البدنية (م 31)؛
- اتخاذ السلطات التدابير الملائمة... لتيسير ولوج الشباب... للرياضة (م 33)؛
- هل ينتهي الأمر عند حدود دسترة هذا الحق؛
- غياب في ديباجة قانون التربية البدنية (فرنسا).

2- قانون 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر

- عدم الترخيص بتوزيع المطبوعات الأجنبية... إذا كانت... تعرض على الإرهاب أو الإشادة به أو التحريض على التمييز العنصري أو الجنسي أو التحريض على الإضرار بالقاصرين (م 31)؛
- يمكن لرئيس المحكمة الابتدائية المختصة بأمر استعجالي أن يأمر بالسحب المؤقت لهذه المادة الصحفية وتعطيل الولوج إليها... إذا تعلق الأمر... بالتحريض المباشر على الكراهية أو التمييز العنصري أو التحريض على الإضرار بالقاصرين (م 37).

3- قانون 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر

- عدم الترخيص بتوزيع المطبوعات الأجنبية...إذا كانت... تعرض على الإرهاب أو الإشادة به أو التحريض على التمييز العنصري أو الجنسي أو التحريض على الإضرار بالقاصرين (م 31)؛
- يمكن لرئيس المحكمة الابتدائية المختصة بأمر استعجالي أن يأمر بالسحب المؤقت لهذه المادة الصحفية وتعطيل الولوج إليها...إذا تعلق الأمر...بالتحريض المباشر على الكراهية أو التمييز العنصري أو التحريض على الإضرار بالقاصرين(م37).

4- خطة عمل الرباط 2012

- موضوعها حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية التي تشكل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف
- النتائج يواتوصيات المنبثقة عن حلقات عمل الخبراء الإقليمية الأربع التي نظمتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان، في عام 2011، واعتمدها الخبراء في الرباط، المغرب في 5 تشرين الأول / أكتوبر 2012
- نتائج توصيات عمل خبراء تحت إشراف المفوضية السامية لحقوق الإنسان سنة 2011، وتم اعتمادها بالرباط يوم 5 أكتوبر 2012؛
- موضوعها حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية التي تشكل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف؛
- ركزت على المسؤولية الجماعية للدول ووسائل الإعلام؛
- شددت على أهمية تعزيز الوعي الاجتماعي والتسامح والاحترام المتبادل والحوار بين الثقافات.
- يمكن رصد خطابات الكراهية والعنف في المضامين السمعية البصرية انطلاقاً من الخطاب المفاهيمي، وأيضاً بعد استجماع المضمون واستيفائه العناصر الأساسية التي تحدد ما إذا كان الأمر يشكل تحريضاً على العنف والكراهية والتمييز:



5- خطاب الكراهية في مجموعة القانون الجنائي

- القانون 24.03 المتعلق بتنظيم وتغيير مجموعة القانون الجنائي: تكون العقوبة في الحبس من سنة إلى سنتين وبغرامة من 5.000 إلى 50.000 درهم...إذا ارتكب التحريض على التمييز أو على الكراهية بين الأشخاص بواسطة الخطب.... أو بواسطة كل وسيلة تحقق شرط العلنية بما فيها الوسائل الإلكترونية والورقية والسمعية البصرية.(ف 5-431)؛
- القانون 09.09 المتعلق بتنظيم مجموعة القانون الجنائي: "يعاقب بالحبس من شهر إلى 6 أشهر وبغرامة 1200 و10 آلاف درهم..كل من حرض على التمييز العنصري وعلى الكراهية أثناء مباريات...بواسطة خطب أو صراخ أو نداء أو لافتة ضد شخص بسبب الأصل أو اللون أو الجنس أو الرأي السياسي..." (ف 5-308)؛

الوحدة الثانية: الإطار القانوني الوطني والأمن العام

نظرة عامة بخصوص التجارب الوطنية والدولية في مواجهة العنف في ملاعب كرة القدم: الصحافة والحفاظ على الأمن العام؛

أي استراتيجية للحد من العنف من خلال التربية والمعلومة.

من تأطير السيد إدريس بلماحي، خبير في حقوق الإنسان

يرتبط العنف في الملاعب بحكامة المجال الرياضي والسلامة العامة والتماسك الاجتماعي



تعبيرات العنف:

- اشتباكات بين المشجعين
- الشغب والعنف
- أعمال التخريب أو تعبيرات تمييزية

- اعتداء اللاعبين على الحكام وهيئات إنفاذ القانون بجوار الملاعب أو المسارات المؤدية إليه؛
- إذن العنف يمكن أن يحدث في أي مكان إما داخل أو خارج الملاعب لكن تبقى أعمال الشغب المنظم والمبرمج /ن أخطر أشكال العنف.
- في فضاءات الملاعب يتداخل الاعلام والحفاظ على النظام العام والبحث عن توازن دقيق بين حقين أساسيين، الا وهما النظام العام/ الحق في الأمن وحرية الإعلام والحق في الإخبار والوصول إلى المعلومة؛

أولاً: التجارب الوطنية والدولية في مكافحة العنف في الملاعب

بداية يجب التشديد على أن مكافحة العنف في الفضاءات الرياضية يجب أن ترتبط بمنظور شمولي وليس الاقتصار على الجوانب الجزئية فقط.

عالم الخبر ثلاث تجارب دولية هي بريطانيا وفرنسا وألمانيا.

1- تجربة بريطانيا

تعزيز الترسانة القانونية، حيث تمت المصادقة على 6 قوانين ما بين 1985 و1994 من أهمها إصدار القانون المتعلق بمحترفي كرة القدم والتنصيب على إحداث بطائق المشجعين وعلى جزاءات على دخول الملعب بدونها وسحبها في حالة تسجيل أو إدانة المشجع من أجل أعمال الشغب لمدة بين سنتين وخمس سنوات.

في نفس السياق، أصدرت الحكومة قانون المخالفات المرتبطة بكرة القدم سنة 1991 تم بموجبه تجريم استعمال الكحول وإدخال الأدوات الخطيرة أو رمي المقذوفات وكذا تجريم الشرعات أو التصرفات التي تحمل في طياتها التعريض على الكراهية أو العنصرية.

وقد مكنت التقارير المعدة في هذا الإطار، خاصة من أجل سلامة الجماهير ومراقبتها بالملاعب بعد كارثة الهولكان سنة 1989 والتي أدت إلى وفاة 97 مشجع، إلى إصدار توصيات تخص تحسين بنيات الاستقبال بالملاعب والحرص إلى تمكين الجمهور من وسائل الراحة انطلاقاً من الولوج إلى الملعب والخدمات المتوفرة داخله إلى حين مغادرة الملعب، هذا بالإضافة إلى توصيات تهم على الانتقال من المقاربة المبنية مراقبة المشجعين إلى تأمين حضورهم داخل الملاعب وتسخير المضيفين والاستقبال اللائق.

2- تجربة فرنسا

عملت فرنسا هي الأخرى على تطوير القوانين الخاصة بمحاربة العنف في الفضاءات الرياضية، حيث تمت المصادقة على 15 قانوناً ما بين 1993 و2023، هذا بالإضافة إلى إدراج ومراجعة القانون الجنائي وإصدار مدونة الرياضة.

وقد حرصت جل هذه القوانين على تشديد العقوبات من خلال المنع القضائي والإداري، هذا بالإضافة إلى تطوير منظومة حكام متطورة دامج وإشراك المشجعين تدبير الملاعب الرياضية واعتبارهم طرف في المنظومة الرياضية وإحداث آلية مؤسسية للحوار تسمى الهيئة الوطنية للمشجعين.

3- التجربة الألمانية

تختلف التجربة الألمانية على التجريبتين السابقتين من حيث المنهجية المعتمدة والتي تنبني عي تفضيل المقاربة البيداغوجية التي تعتمد على التوعية والتحسيس بدل الحظر والمنع مع إيلاء أهمية كبرى لبعد الوقاية.

ومن بين التدابير المدمجة التي اتخذتها السلطات الألمانية لمواجهة العنف داخل الملاعب، تأمين محيط الملاعب والاعتماد في ذلك على وحدات الاستعلامات. كما تتميز التجربة الألمانية بإحداث نوادي تربية تحت إشراف تربويين اجتماعيين.

أما فيما يخص دور الإعلام، أصدرت مجموعة العمل سنة 1981 توصية دعت فيها وسائل الاعلام إلى تحمل مسؤولياتها عند تغطيتها لأعمال شغب محتملة، وناشدتها بأن تكون التغطية الإعلامية نقدية بعيدة عن الاثارة غير الموضوعية.

ثانيا- الممارسات الفضلى بخصوص الصحفيين

استهل الخبير محور الممارسات الفضلى بالحديث عم قضية قضية هيلزبورو في ضوء معايير حقوق الإنسان الدولية من خلال مدى احترام الضمانات الأساسية المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ولا سيما الحق في الحرية والأمن الشخصي، والحق في المحاكمة العادلة، وحظر التعذيب وسوء المعاملة. كما يطرح الملف إشكالية التناسب بين التدابير المتخذة والغاية المشروعة المرجوة منها، انسجامًا مع مبدأ سيادة القانون وعدم التمييز.

في هذا الإطار، ولتفادي الانزلاقات التي قد تقع أثناء التغطية الصحفية للتظاهرات الرياضية، لا بد من احرام المعايير الآتية:

- حمل شارة مميزة للصحافة
- معرفة قواعد السلامة
- تجنب مناطق العمليات المباشرة
- الحفاظ على مسافة الأمان أثناء التغطية الإعلامية
- التنسيق القبلي مع مسؤولي الإعلام والملعب ورجال الأمن

ثالثا- مكافحة العنف والشغب من خلال التثقيف والإعلام

بالموازاة مع التدابير الزجرية المتضمنة في الأطر القانونية، وكذا الإجراءات الأمنية للوقاية ومحاربة العنف داخل الملاعب، أصبح من الضروري الاستثمار في التعليم والتوعية وبناء ثقافة رياضية سلمية مبنية على العايش وقبول الآخر مع الحرص إلى أهمية بالغة للحد ونبذ خطاب الكراهية والتمييز، من خلال:

- توعية الجمهور بالقيم الرياضية
- أخلاقيات الرياضة ونبذ العنف
- تدبير المشاعر وضبط النفس
- فهم قواعد اللعب بما فيها التحكيم
- تعلم الحوار والاحترام
- تعزيز المعايير والقيم الاجتماعية الإيجابية
- تشجيع المبادرات المواطنة للمشجعين

رابعاً: المعلومة كأداة للتمكين الجماعي والمسؤولية الجماعية

يعد الاعلام الرياضي ركيزة أساسية في بناء التمثلات الاجتماعية، كما أنه يمكن للتعطية الإعلامية المثيرة للمشاعر أن تغذي التوترات بينما تساعد التعطية المسؤولة على الحد من العنف. ومن هنا تبرز أهمية التكوين الأخلاقي للصحفي وتعزيز ثقافة رياضية شاملة من أجل تجنب الخطابات السلبية والموجهة، لان العنف قد ينشأ في الملاعب انطلاقاً من خطاب الكراهية والعنف الموجهة عبر وسائل الإعلام.

الوحدة الثانية: وسائل الإعلام والصور النمطية والتميز في المجال الرياضي

- أنواع التميز وتحليل المحتوى: الصورة العناوين وانتقاء الكلمات
- الممارسات الصحفية الفضلى من أجل تعطية إعلامية منصفة ودامجة
- أخلاقيات الصحافة، تمرين تطبيقي
- من تأطير أستاذ التعليم العالي بالمعهد العالي للإعلام والاتصال

أولاً: الإعلام والتميز في تعطية التظاهرات الرياضية



استهل الخبير عرضه بالتأكيد على مركزية الإعلام الرياضي باعتباره فاعلاً في تشكيل الوعي المجتمعي تجاه الرياضة والرياضيين، إذ لا يقتصر دوره على نقل الأحداث والنتائج، بل يمتد إلى إنتاج وتمير صور نمطية قد تُسهم في تكريس أشكال متعددة من التمييز داخل المجال الرياضي. فبدر التغطية الانتقائية، والخطاب اللغوي، وأساليب التمثيل البصري، يعتمد الإعلام أحياناً إلى إعادة إنتاج قوالب أو صور نمطية جاهزة قائمة على النوع الاجتماعي أو الأصل العرقي أو

الإعاقة أو الانتماء الجغرافي، وهو ما يؤدي إلى تهميش فئات بعينها، كما يظهر التمييز الإعلامي من خلال التقليل من قيمة إنجازات بعض الفرق أو المرأة في الرياضة، أو ربط الأداء الرياضي بانتماءات جغرافية أو بصفات بيولوجية أو ثقافية نمطية، بما يتعارض مع مبادئ المساواة وعدم التمييز التي تشكل أحد المراكز الأساسية لحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، تبرز الحاجة إلى إعلام رياضي مسؤول يقوم على مقارنة حقوقية.

بعد ذلك انتقل الخبير إلى تفكيك الصور النمطية وتعزيز تمثيل منصف وشامل، بما يرسخ ثقافة الاحترام والتنوع داخل المجال الرياضي. وذلك من خلال عرض لأنواع التمييز في الإعلام الرياضي وتحليل التعليقات والعناوين والكلمات المستعملة في الكتابات الصحفية الرياضية عبر العالم.

ثانياً- أشكال وأنواع التمييز في الإعلام الرياضي

من خلال التمرين التطبيقي والأسئلة التفاعلية مع الصحفيين المشاركين خلصت النقاشات بعد تحليل الحالات والكتابات الصحفية الرياضية إلى تصنيف أشكال التمييز على الشكل الوارد أسفله.

1- التمييز القائم على النوع الاجتماعي (التمييز بين الجنسين)

يُعد من أكثر أشكال التمييز شيوعاً، ويتجلى في ضعف التغطية الإعلامية لرياضة النساء مقارنة برياضة الرجال، أو التقليل من قيمة إنجازات الرياضيات، والتركيز على المظهر الجسدي بدل الأداء الرياضي، وهو ما يتعارض مع مبدأ المساواة المنصوص عليه في معايير حقوق الإنسان .

2- التمييز القائم على الأصل العرقي أو الإثني

يظهر من خلال ربط الأداء الرياضي بصفات عرقية نمطية، أو تقديم الرياضيين المنتمين إلى مناطق جغرافية أو ثقافية أو إثنية في صورة نمطية، مما يعزز الأحكام المسبقة ويقوض مبدأ الكرامة الإنسانية.

3- التمييز ضد الأشخاص في وضعية إعاقة

يتجلى في التهميش الإعلامي لرياضات الأشخاص في وضعية إعاقة، أو اعتماد خطاب شفقة أو تهويل بدل التناول الحقوقي القائم على المساواة والإنجاز.

4- التمييز القائم على الانتماء الاجتماعي أو الاقتصادي

يظهر عند تصوير بعض الرياضيين القادمين من أوساط اجتماعية فقيرة بشكل نمطي، أو اختزال نجاحهم في "قصص معاناة" دون إبراز الكفاءة والاحترافية.

5- التمييز القائم على الانتماء الجغرافي

يتجلى في التفاوت في التغطية بين الأندية أو الرياضيين المنتمين لفرق وطنية لدول مختلفة أو إلى مراكز حضرية كبرى مقارنة بالمناطق الهامشية أو القروية، مما يخلق لا مساواة في الظهور الإعلامي.

6- التمييز اللغوي والثقافي

يظهر من خلال السخرية من اللهجات أو اللغات المحلية للرياضيين، أو تهميش التنوع الثقافي في الخطاب الإعلامي الرياضي.

7- التمييز الديني أو الثقافي

يتجسد في تصوير الممارسات الدينية أو الرموز الثقافية للرياضيين بطريقة نمطية أو سلبية، مما قد يؤدي إلى الإقصاء أو الوصم.

8- التمييز عبر خطاب الكراهية والتحريض

يظهر في استعمال تعبيرات تحقيرية أو إباحية من قبل بعض الإعلاميين أو المعلقين، خاصة أثناء المنافسات، وهو ما يتعارض مع أخلاقيات الإعلام ومعايير حقوق الإنسان.

تصنيف لأشكال التمييز في الإعلام الرياضي

نوع التمييز	مظاهره في الإعلام الرياضي	أمثلة دالة	المرجعية الحقوقية
التمييز القائم على النوع الاجتماعي	ضعف التغطية لرياضة النساء، التقليل من إنجازاتهن، التركيز على المظهر بدل الأداء	تغيب البطولات النسوية، توصيف الرياضيات بصفات غير رياضية	الدستور المغربي (فصل 19)، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)
التمييز القائم على الأصل العرقي أو الإثني	ربط الأداء بصفات عرقية نمطية، تنميط الأقليات	وصف لاعبين بصفات جسدية أو ثقافية نمطية	الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري
التمييز ضد الأشخاص في وضعية إعاقة	التهميش الإعلامي، خطاب الشفقة أو الإثارة	تغطية موسمية للألعاب البارالمبية فقط	اتفاقية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة
التمييز الاجتماعي أو الاقتصادي	اختزال النجاح في المعاناة الاجتماعية	التركيز على الفقر بدل الاحتراف	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
التمييز القائم على الانتماء الجغرافي	تركيز التغطية على أندية المدن الكبرى	تغيب فرق المناطق الهامشية	الدستور المغربي (مبدأ العدالة المجالية)
التمييز اللغوي والثقافي	السخرية من اللهجات أو اللغات	تعليقات ساخرة أثناء المباريات	الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (م 2)
التمييز الديني أو الثقافي	تصوير الممارسات الدينية بصورة سلبية	الجدل الإعلامي حول الرموز الدينية	حرية الفكر والمعتقد (العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية)
خطاب الكراهية والتحريض	ألفاظ تحقيرية، تشجيع العنف اللفظي	سب اللاعبين أو الجماهير	أخلاقيات الصحافة، القانون الجنائي، معايير حقوق الإنسان

اليوم الثاني: اتخاذ المبادرات وتزويد وسائل الاعلام من أجل تغطية إعلامية دامجة
الوحدة الرابعة: خطاب الكراهية في المجال الرياضي والإعلامي

- تحديد أشكال خطابات الكراهية
- التأثيرات على اللاعبين والمشجعين

تأطير السيد إدريس بلماحي، خبير في حقوق الإنسان



تقديم الورشة

كرة القدم رياضة شعبية، مبدئيًا، يُشكل الملعب فضاء للقاءات وممارسة الشغف الجماعي والتواصل الاجتماعي. ومع ذلك، قد يصبح هذا الملعب نفسه ساحةً للتوتر، مُهيئًا لخطاب الكراهية والإهانات العنصرية، والشعارات التمييزية، والسلوك العنيف.... تجاوزات لغوية ورمزية تُهدد القيم الأساسية للرياضة: الاحترام، واللعب النظيف، والمساواة.

1- تعريف خطاب الكراهية

- خطاب الكراهية: أي كلمة أو إيماء أو تعبير يُهين أو يُشوّه أو يُميز ضد شخص أو مجموعة بسبب خصائص يحميها القانون: كالعرق أو الأصل العرقي أو الجنس أو الجنسية أو الدين...
- في سياق كرة القدم، يتجلى هذا الخطاب في:
 - هتافات المشجعين
 - الاستفزازات بين اللاعبين/المسؤولين
 - منشورات مواقع التواصل الاجتماعي
 - التعليقات الإعلامية المتعلقة بالمباراة

2- مظاهر خطاب الكراهية في كرة القدم

- العنصرية وكراهية الأجانب Racisme et xénophobie
- هتافات القردة، ورمي الموز، والشعارات ذات التوجهات العرقية...
- غالبًا ما تستهدف هذه الخطابات اللاعبين ذوو البشرة السوداء أو اللاعبين من الأقليات المهاجرة
- التمييز الجنسي وكراهية النساء Sexisme et misogynie
- تتعرض النساء سواء كنّ مشجعات أو حكمات أو لاعبات لإهانات وتشكيك في كفاءتهن، وإضفاء طابع جنسي عليهن بشكل مستمر.

- الإهانات المعادية للمثليين خلال المباريات متكررة ومقبولة اجتماعيًا في بعض أوساط الألتراس. وتتجلى هذه الإهانات في هتافات مهينة أو لافتات مهينة.

3- خطاب الكراهية عبر المنصات الرقمية

- تنقل وسائل التواصل الاجتماعي خطاب الكراهية خارج رقعة اللعب، مما يعزز التحرش والعنف الرقمي
- يساعد إخفاء الهوية على سرعة انتشار خطاب عدواني
- صفحات المشجعين تُصبح أحيانًا منصات للخطابات التمييزية.
- التنمر الإلكتروني على اللاعبين بعد مباراة سيئة.

4- إعادة إنتاج الكراهية وتضخيمها من قبل وسائل الإعلام

يلعب الإعلام دورًا محوريًا، إيجابيًا (زيادة الوعي، وتثقيف الكراهية)، ولكنه قد يكون له دورًا سلبيًا أيضًا في حالات:

- التغطية الإعلامية المُبالغ فيها التي تُركز على الصراع وإثارة المشاعر.
- تحوّل منصات التواصل الاجتماعي إلى مساحات للتنمر الإلكتروني.
- بناء الصور النمطية (لاعب عنيف، مشجع متوحش...).

5- نتائج التضخيم في خطاب الكراهية

- التطبيع مع خطاب الكراهية
 - التأثير السلبي على المشجعين الشباب
 - استقطاب/التأثير على الرأي العام
- تصبح الكراهية مُنتجًا إعلاميًا مُربحًا، لا سيما في البيئات التي تغطي فيها تقييمات الجمهور على الأخلاقيات.

نتائج خطاب الكراهية

■ على الرياضيين:

- الصدمات النفسية، وفقدان الثقة، ومشاكل الصحة النفسية.

- مغادرة بعض الرياضيين إلى دوريات أكثر تسامحًا.

■ على الجمهور والمجتمع:

- التطبيع مع لغة التمييز.
- تعزيز الأحكام المسبقة الاجتماعية وتصنع الوعي الجمعي.

6- استراتيجيات الوقاية

- عقوبات تأديبية صارمة (غرامات، مباريات بدون جمهور، استبعاد المشجعين).
- حملات توعية ضد العنصرية والتمييز الجنسي وكراهية الميولات الجنسية
- تثقيف اللاعبين والمشجعين الشباب حول أخلاقيات الرياضة والتسامح
- دور وسائل الإعلام وجميع الجهات المعنية بكرة القدم في إدانة الانحرافات السلوكية
- التأطير القانوني وطنيا ودوليا، وخاصة من خلال الاتحادات (الاتحاد الدولي لكرة القدم والاتحاد الأوروبي لكرة القدم)

7- الوقاية من العنف وخطاب الكراهية في مَهْد النشأة

- البحث عن تربية رقمية مواطنة
- مقاومة التضليل والاستفزات بين المشجعين
- وحدات تربوية/تكوين تركز على منع خطاب الكراهية
- مساءلة ومحاسبة منصات الأندية، صفحات المؤثرين، صفحات المشجعين

الوحدة الرابعة: المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام

- الميثاق الأخلاقي: اليونيسكو مجلس الصحافة وسياسة الفيفا في مجال حقوق الإنسان

- تحديد التزامات ومسؤوليات الصحافة الرياضية
- تدبير الضغط الصحفي اثناء التظاهرات الكبرى



من تأطير السيد منصف اليازغي، خبير في السياسات الرياضية وسياسيولوجيا الرياضة

العنف كتحد للعيش المشترك

في بداية أشغال هذه الورشة، أكد الخبير أن للعنف بمختلف أشكاله أخذ أبعاد مقلقة مع الدور التضخيمي لبعض وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية الشمولية و أن فلسفة تجريم التحريض على العنف والكراهية تنطلق من حماية الحق في حرية التعبير، كما أن التصدي الصارم لخطاب العنف والكراهية يُسهم في ضمان تعدد وتنوع التعبير عن الآراء وفي صون مبادئ الحقوق الإنسانية والمبادئ الديمقراطية.



العنف والكراهية... بارتباط مع الإعلام: ينطلق سياق التحريض على الكراهية والعنف بوجود ثلاثة عناصر:

العنف والكراهية... بارتباط مع الإعلام

وقفت العديد من التقارير الدولية والدراسات، على حجم التحريض على الكراهية والعنف عند ارتباطه بوسائل الاعلام ولاسيما الموجهة منها إلى العموم،

نظرا لقدرتها التأثيرية وإمكانياتها في تمرير الرسائل والخطابات إلى الفئات المستهدفة، كما يزداد حجم ذلك التأثير وصيب انتشار هذه الخطابات، مع التحولات التكنولوجية المتسارعة التي تتسم باللحظوية، وسرعة الانتشار، وقابلية وسهولة الولوج، وعدم تقييد استعمال هذه الوسائل أو حصرها في المؤسسات المهنية.

1- المرجعيات الدولية

تؤكد المرجعيات الدولية على ضرورة فرض الدول لقيود على التعبير الذي يصنف بأنه "خطاب الكراهية"، لجملة أسباب منها احترام الآخرين أو النظام العام أو حتى الأمن الوطني، ومن أجل حظر التعبير الذي يشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف.

يغيب أي حظر قانوني للتحريض على الكراهية في العديد من التشريعات القانونية الوطنية في العالم، فبعض التشريعات التي تحظر التحريض على الكراهية والعنف تكون غالبا غير منسجمة مع العهود الدولية؛

تختلف المفاهيم المتعلقة بمخالفات التحريض على العنف وخطابات الكراهية باختلاف البلدان، في حين يجري تضمين التشريعات الوطنية أنواعا جديدة من القيود على حرية التعبير والحق في الحياة والحق في سلامة الجسد والحق في التمتع بحقوق الإنسان وحياته الأساسية دون تمييز.

2- المرجعيات الوطنية

حظر الدستور المغربي كافة أشكال خطابات الكراهية التي تدعو إلى التمييز بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو اللغة أو الإعاقة أو أي وضع شخصي مهما كان.

كما جرم المغرب في نصوصه القانونية التحريض على الكراهية سواء أكان ذلك باستعمال الوسائل الإلكترونية أو الورقية أو السمعية البصرية، حيث حظرت المقتضيات القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل جميع أشكال التحريض على العنف أو التمييز في المضامين السمعية البصرية وذلك دون الإخلال بحرية التعبير وحق المتعهدين في اختيار خطهم التحريري.

3- رصد خطاب العنف والكراهية

يمكن رصد خطابات الكراهية والعنف في المضامين السمعية البصرية انطلاقا من الخطاب المفاهيمي، وأيضا بعد استجماع المضمون واستيفائه العناصر الأساسية التي تحدد ما إذا كان الأمر يشكل تحريضا على العنف والكراهية أم لا:



4- الفرق عنف أم شغب..!

الشغب: ما يصدر عن تجمع بشري من نوايا القيام بأعمال مخلة بالنظام والأمن العام بهدف الاحتجاج على سياسات النظام القائم في مجالات مختلفة؛

العنف: سلوك عمدي سواء كان عنفا لفظيا أو بدنيا في مواجهة الآخرين ماديا أو معنويا، فرديا أو جماعيا، بدون أن يكون بالضرورة مؤطرا؛

القانون رقم 09.09 المتمم لمدونة القانون الجنائي المتعلق بالعنف المرتكب أثناء المباريات الرياضية حسم في الأمر واستعمل عبارة "العنف في الملاعب".

5- جدلية الألتراس والعنف

تنطلق عملية إقصاء الآخر من عدم قبول فكرة الاختلاف في ذهن الفرد، وبالتالي يصعب أن ننتظر من إنسان غير متوازن داخل الأسرة، أن يتحلى بالتوازن أثناء تواجده في أجواء الملاعب، هذا مع تراجع دور المدرسة عن تأدية أدوارها وتفريخ شباب يتبنى مفاهيم "الحُكْرة" والحقْد الاجتماعي وغياب دروس عن العنف في المقررات الدراسية في السلك الابتدائي؛

6- الانتماء الرياضي للصحافيين وإشكالية الحياد

- صعوبة حفاظ الإعلام على مسافة واحدة مع الجماهير والأندية وتحول عمل الإعلامي إلى الدفاع عن فريق معين، ولا سيتحول إلى عدو
- إدراك الجمهور مسبقاً لانتماء أي صحافي وتأثير ذلك على عمله؛
- المتفرج كان في الأصل يرى في الصحافي "القاضي" الذي يحكم بموضوعية، قبل أن يصاب بالإحباط الشديد
- إعلام يتغاضى عن استنكار وقائع العنف، ليتحول إلى إعلام يدافع عنها ويذكرها، ويعمل على تبييض صورة جمهور
- تعليق ملتبس قد يكون وراء إثارة فوضى عارمة وخلق شروط عنف بين الجماهير وتباين تعليقات الصحافي على نفس الحدث في مناسبتين مختلفتين؛

7- مظاهر الدور السلبي للإعلام في معالجة العنف

- تعمد الصحافي خلق صدام بين الجماهير (استضافة ممثلي جمهورين بدون إشعارهما بهوية الضيوف)؛
- التركيز على اللقطات العنيفة عوض بث لقطات معبرة من المدرجات (لقاء جمهورين-حضور الأسر...)
- ارتفاع حدة العنف بعد ظهور جيل جديد من الصحافيين في الإذاعات الخاصة لا يقل تطرفاً عن الجمهور؛
- غياب المهنية عند البعض يجعله منساقاً وراء عبارات أصبحت متجاوزة، تحمل حمولة زائدة من العنف اللفظي؛
- مقدمات العنف في الملاعب قد تبدأ باللغة الموظفة في البرامج؛
- توظيف كلمات "سوقية" في البرامج تمس الذوق العام؛
- مفروض على الصحافي الاقتناع بأنه لا يؤدي فقط وظيفة، ولكن يقوم بدور اجتماعي في بناء العقليات والقناعات والتمثيلات الاجتماعية.

8- ممارسات فضلى للإعلام بعلاقة مع خطابي العنف والكراهية

- مبادرات لا تتطلب الكثير من الإعداد أو التمويل، بل فقط وجود تصور ورؤية وقناعة لدى الجهاز الإعلامي
- بث صور لأسر في المدرجات ليس للصراع، لأن الأسرة هي أبهى صور التعايش والتآلف
- حرصت إذاعة "راديو مارس" على بث برنامج أسبوعي تحسيسي "طريق السلامة للتيران" بشراكة مع الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية؛
- بثت الإذاعة وصلات تحسيسية بضرورة نبذ العنف على لسان لاعبين لديهم شعبية كبيرة وسط الجمهور؛

9- دور الإعلام في كسر الحواجز من خلال إنعاش النقاش

دور وسائل الإعلام العمومية مهم وحاسم في تغيير المشهد العام للعنف، لأن ما يصدر عن الإعلام العمومي هو خطاب ذو مصداقية بالنسبة للرأي العام، مع أهمية التكثيف من برامج النقاش بحضور جميع المتدخلين، وعدم حصر الأمر في نقاش مناسباتي، وتكثيف حلقات تناقش الموضوع من مختلف جوانبه في الإعلام العمومي لأن الجمهور مقتنع بأنه هو المرجع.

الإعلام العمومي لديه أدوار تجمع بين الإخبار والتربية والتثقيف والترفيه ويمتلك سلطة المرفق العام، أي أن دوره غير مرتبط بهاجس الربح؛ مقابل إعلام خاص ينطوي على نموذج اقتصادي بنسب المشاهدة والاستماع والإعلانات التجارية ما يدفع في اتجاه بث برامج غير مهنية، هناك إعلام عمومي موجه للجميع، ويجب أن يكون عاكسا لنبض المجتمع.

10- العنف في الإعلام الرقمي

المواقع الإلكترونية: يدفع النموذج الاقتصادي إلى ممارسات غير مهنية كإطلاق الاتهامات والتشهير بالناس، كما أن الاعتماد على مقالات ومواضيع وتدوينات مستنسخة، وأخبار كاذبة تعتمد على عناوين مثيرة في ظل غياب لآليات المراقبة الدقيقة وطنيا ودوليا، كما أبرز الخبير أن بعض المواقع أصبحت عاجزة عن إنتاج المعنى، والتجأت إلى الوسيلة الأسهل وهي عرض فيديوهات بالشارع مع مواطنين يتم الإيقاع بهم بأسئلة تهم حياتهم الخاصة.

في نفس السياق تعتمد بعض المواقع على نشر لأي بلاغ تتوصل به من فضاءات الإنترنت حتى لو كان حاملا لعبارات تحبل بالعنف والتهيج وانجرار المواقع صوب جنس صحفي واحد على حساب أجناس أخرى من قبيل الروبورتاج والتحقيق.

شبكات التواصل الاجتماعي: هجرة الجمهور صوب فضاء رقمي يتحكم فيه وفق منظوره وتحول صفحات التواصل الاجتماعي إلى وسيلة لخلق العنف في الملعب بشكل استباقي وإشراف مشجعين بدون تكوين إعلامي أو قاصرين على صفحات الإنترنت وجمعيات المشجعين، علما أن أغلب الصفحات لا يشرف عليها إعلاميون مهنيون يراعون مبادئ المهنية في نشر المعطيات الخاصة بالفريق، وغالبا ما تمنح المهمة لموظف بإدارة الفريق.

الخلاصات والتوصيات

في نهاية أشغال ورشة النهوض بقدرات الصحفيين المغاربة من أجل الوقاية ومحاربة التمييز وخطاب الكراهية أثناء التغطية الصحفية للأحداث الرياضية، أجمع المشاركون على أهمية إعداد خطة وطنية ذات الصلة بالموضوع نظرا لأهمية بعد حقوق الإنسان في الصحافة الرياضية، خطة تأخذ بعين الاعتبار الملاحظات والتوصيات التي يمكن إجمالها على النحو الآتي:

على مستوى وسائل الإعلام	على مستوى الإعلام الرقمي
وجوب خلق مسافة بين الانتماء الرياضي للصحافي ومجال اشتغاله في الوسيلة الإعلامية؛	إسناد مهمة مراقبة المجال الرقمي إلى وزارة الانتقال الرقمي واصلاح الادارة خصوصا مراقبة المجال الذي يندرج في إطار دستوري (حماية الطفولة والجمهور الناشئ).
ضرورة تفادي الصحافي التمييز في التعامل الإعلامي بين الفرق وجماهيرها	وضع مشروع قانون لضبط المجال الرقمي بالتعاون مع الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري والوزارة المعنية بهدف الحماية القانونية لحرية التعبير بمسؤولية وحماية القيم والأجيال الصاعدة
التزام وسائل الإعلام بالموضوعية في نقل الخبر والتعليق عليه	اعتماد الفرق الرياضية مسؤولين إعلاميين على دراية بتحرير البلاغات بلغة مهنية صرفة
تخليق الممارسة الإعلامية من خلال الارتقاء بعلاقة الإعلامي مع الجمهور من "عدو" إلى "صديق" يحمل نفس الهم الرياضي	إخضاع وسائل التواصل الاجتماعي للمراقبة في حدود المسموح به قانونيا، وفي حدود ضمان عدم نشر فكر العنف والكراهية
حث كافة وسائل الإعلام على التعمق في تناول الظاهرة عوض المعالجة السطحية	مراقبة ما ينشر على المواقع الإلكترونية التي خضعت للملاءمة باعتبارها بوابة المغرب على الخارج
أهمية حرص الإعلام على إثارة التكاليف المادية للتخريب الذي تتعرض له الممتلكات العامة والخاصة	إخضاع المواقع الإلكترونية المستفيدة من دعم الدولة للمحاسبة عن كل دفع في اتجاه ممارسة العنف بالملاعب
وجوب خلق مسافة بين الانتماء الرياضي للصحافي ومجال اشتغاله في الوسيلة الإعلامية؛	إسناد مهمة مراقبة المجال الرقمي إلى وزارة الانتقال الرقمي واصلاح الادارة خصوصا مراقبة المجال الذي يندرج في إطار دستوري (حماية الطفولة والجمهور الناشئ..)
تكوين الصحافي على المستوى القانوني من أجل تبليغ سليم لمضامين قانون مكافحة العنف في الملاعب 09.09	وضع مشروع قانون لضبط المجال الرقمي بالتعاون مع الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري والوزارة المعنية بهدف الحماية القانونية لحرية التعبير بمسؤولية وحماية القيم والأجيال الصاعدة
الموازنة بين الهم الاقتصادي للمقاولات الإعلامية وأدوارها على مستوى الخدمة العمومية	اعتماد الفرق الرياضية مسؤولين إعلاميين على دراية بتحرير البلاغات بلغة مهنية صرفة

برمجة وسائل الإعلام لبرامج متوالية، غير مناسبة، لتحسيس بخطورة العنف في الملاعب	تعزيز حضور الإعلام الرياضي في الفضاء الرقمي
الارتقاء باللغة الموظفة في البرامج والمباريات الرياضية؛	ضبط التفاعل عبر المنصات الاجتماعية
تجنب كل العبارات التي قد تخلق الفتنة (الغزو، السيطرة، احتلال شوارع المدينة...الخ)؛	وضع ميثاق أخلاقي للسلوك الرقمي
تفادي التعارض بين مهمة الصحافي ومسؤولياته داخل الأندية والجامعات	حماية الفضاءات الرقمية من خطاب الكراهية والعنف اللفظي
الاستعانة بمحللين من أهل الاختصاص في المجال الإعلامي والتقني وإخضاعهم لدورات تكوينية	تعزيز حضور الإعلام الرياضي في الفضاء الرقمي
التكثيف من برامج النقاش وفتحها أمام جميع المتدخلين والتطرق للرياضة من مختلف جوانبها	ضبط التفاعل عبر المنصات الاجتماعية
نشر الصور الإيجابية من قلب الملاعب لتحفيز على الفعل الحسن عوض التركيز على الصور السلبية؛	مراقبة التعليقات والردود بطريقة مهنية
التأكيد على أهمية التكوين والتجربة واستحضار أخلاقيات المهنة	التعامل مع النقد بأسلوب محترم وشفاف
توظيف أجناس أخرى في معالجة ظاهرة العنف في الملاعب من قبيل التحقيق والروبورتاج	التركيز على التحليل الرياضي بدل الجدل التحكيمي